مشهور : وزارة حقوق الانسان حريصة على القيام بمسؤولياتها الوطنية في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني

تقرير / ابراهيم الاشموري

قالت وزيرة حقوق الانسان حورية مشهور: إن وزارتها اصدرت عدداً من الوثائق الحقوقية دعما لجهود تنفيذ مخرجات الحوار الوطني

واضافت: إن الوثيقة رقم (1)تتعلق بحقوق الإنسان في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل لأن إحترام حقوق الإنسان والنهوض بها حق،

وقالت مشهور في حديث لـ(الثورة) : إنه ودعماً لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وفي تأطير علاقة الحقوق بين الحاكم والمحكوم، وكذلك الدولة والسلطة، فقد تحملت وزارة حقوق الإنسان مسؤولياتها مبكراً في هذا الجانب إذ عكفت منذ فبراير 2014م، على تحليل مخرجات الحوار الوطني ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وفي 18 أغسطس أطلقت الوزارة باكورة إصدارتها، متمثلة في وثيقتي " حقوق الإنسان في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل" ، والأخرى "الإطار الدستوري لحقوق وحريات الإنسان "، على طريق تنفيذ حقوق الإنسان في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني. وبدعم من مشروع دعم حقوق الإنسان في المرحلة الإنتقالية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وبشراكة نوعية مع القطاع الخاص ممثلاً بالشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، وهو ما يعكس قدرة القطاع الخاص على الحضور المحوري في عملية تعزيز حقوق الإنسان وفي تنمية المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان، وإلى جانب ما أعلنت الوزارة في مايو الماضي لموقعها الإلكتروني " الشعب يكتب دستوره" بدعم من برنامج الغذاء العالمي، والذي وصل عدد زائريه إلى أكثر من 17.000 زائر نظرا لما يمثله الموقع كصورة من صور المشاركة والتفاعل مع الجمهور واستطلاع آرائهم وإتجاههم وتحديد مساراتها في إطار مخرجات الحوار الوطني وتهيئته للجمهور لمرحلة الإستفتاء الشعبي.

ولفتت مشهور الى ان الوزارة بصدد إطلاق مصفوفة الإجراءات التنفيذية لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ذات العلاقة بحقوق الإنسان، لتضمن الأنشطة والبرامج والأعمال اللازمة لتنفيذ مخرجات الحوار في سياق عملي تتحدد معه الأدوار والمسؤوليات لكل المرتبطين بإجراءات التنفيذ، بما تضيفه الوثيقة الأولى للمعنيين والمهتمين باعتبارها تشكل إطار عمل في مجال حقوق الإنسان لكل الفاعلين الوطنيين والشركاء الدوليين في مجال حقوق الإنسان،

واستطردت الوزيرة مشهور: كل تلك الجهود دارت وتدور رحاها بأيادي فنيين من داخل الوزارة وخبراء مساعدين من شركاء الوزارة، معبرة عن شكرها لكل من ساهم وساعد في إخراج هذه الوثيقتين.

،مشيرة الى ان وثيقة حقوق الإنسان في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني تأتي للوقوف على موجهات حقوق الإنسان في مؤتمر الحوار، والتي اشتملت كل المجموعات فيها على أولويات حقوق الإنسان.

، وتقدم الوثيقة معرفة مدى شمولية مخرجات مؤتمر الحوار لحقوق الإنسان وحرياته، وتقديم تصور لما يجب أن تكون عليه حقوق الإنسان في إطار الدستور الجديد،

ولذا تعد الوثيقة مرجعية لدعم جهود لجنة صياغة الدستور، وتشكل أول ضمانة لهذه الوثيقة، الإصدار الثاني للوزارة الموسوم " الإطار الدستوري للحقوق وحريات الانسان "

وباختيار منهج تحليل المضمون، جاء هذا التحليل باعتبار أن وثيقة مؤتمر الحوار تحمل في ثناياها قواعد بناء الدولة المدنية الحديثة على أساس حقوق الإنسان، ويكشف هذا التحليل أولويات حقوق الإنسان ومدى قدرة مؤتمر الحوار على معالجة قضايا حقوق الإنسان المختلفة، ويعتبر مساهمة فعلية من الوزارة في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني

وتهدف هذه الجهود كما توكد الوزيرة حورية مشهور إلى الوصول لتجسيد هذه المخرجات في أحكام ومبادئ الدستور، لتكون إطاراً عاماً لإعداد سياسات وخطط وبرامج ومشاريع تعزيز وحماية حقوق وحريات الإنسان، ليتم إدراجها في الخطط والسياسات الوطنية القصيرة والمتوسطة المدى، ولأعمال الإستراتيجية التي ستعمل الوزارة على إرساء دعائمها مع ارتباط أعمالها بشروط وظروف موضوعية لتصبح حقوق الإنسان ممارسة وسلوك عمل وحياة.

ويوضح فؤاد الغفاري مديرعام مكتب وزيرة حقوق الانسان ان الوثيقة تناولت في بدايتها مؤشرات الفئات التي ظهرت في قرارات مؤتمر الحوار الوطني (عام/ المرأة/ الطفل...) ومؤشرات الحقوق (عام/ تعويض عادل/ رعاية اجتماعية...) ومؤشرات ارتباط الحقوق بالإتفاقيات والمعاهدات الدولية في كل فرق الحوار.

ويضيف الغفاري: كما تابعت الوثيقة مؤشرات نوعية في إصلاحات تشريعيية ومؤسسية، ومن حيث القرارات ذات الموجهات الدستورية جاء فريق الحقوق والحريات في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد قراراته (235) من إجمالي (565)، وفي حين جاءت قناعة المتحاورين بالإصلاح المؤسسي، فقد مثلت القرارات المتعلقة بالجوانب المؤسسية قاعدة الهرم، ومثلت القوانين وسط الهرم، والدستورية قمة الهرم، وفي مؤشرات القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان جاءت الموجهات القانونية (370) قراراً، وموجهات الإصلاح المؤسسي (352) قراراً، وهذه لم تمثل الهرم السابق، وهو ما يعكس إلى أي مدى حقوق الإنسان بحاجة إلى إصلاحات متوازية في كافة الإتجاهات.

وبلغ عدد قرارات الموجهات الدستورية لكل قضايا الحوار (565) قراراً، مقابل (321) قراراً دستورياً خاصاً بحقوق الإنسان، ويأتي الإصلاح المؤسسي في قاعدة الهرم ليشكل تكامل الأدوار والوظائف طريقاً لتحقيق أقصى قدرة من الجوده (إنشاء مؤسسة/ إستراتيجية/ إلغاء مؤسسة/ إعادة هيكلة..)

ويضيف الغفاري: وإجمالاً فقد صدر (865) قراراً موجهاً لحقوق الإنسان من مجمل 2100 توصية لمؤتمر الحوار الوطني، ثم يأتي الفصل الثاني من مفهوم حقوق الإنسان في قرارات مؤتمر الحوار الوطني، وهو مفهوم واحد متعدد الدلالات، فهناك المفهوم المؤسسي والمفهوم التشريعي ومفهوم الممارسة، ويعكس أن الإنتهاكات جاءت لخلل سابق في هذه المفاهيم.

ويأتي في الفصل الثالث السياسات العامة لحقوق الإنسان في قرارات المؤتمر (التمكين/ إنشاء المؤسسات/ سياسات خاصة/ سياسات إجرائية..) وكلها مثل مؤسسات الصحافة والخدمة المدنية والشباب، وسياسات في القضاء والسجون ومكافحة الإرهاب، ضمانات مؤسسية لحماية حقوق الإنسان، وعلى أساس من مسؤولية جماعية مشتركة من الشركاء (الحكومة/ المجتمع المدني/ القطاع الخاص/ المجتمع الدولي).

فيما اظهر الفصل الرابع منظومة حقوق الإنسان في قرارات مؤتمر الحوار، في صياغة رؤية جديدة لمفهوم الدولة، لحماية الدولة والمجتمع على السواء كما يقول الغفاري، من خلال التدخلات التشريعية والتدخلات المؤسسية الى جانب المزيد من الضمانات اللازمة لحماية الحقوق، وبإضافة برامج عاجلة وخاصة عبر أجهزة السلطة المحلية (كنزع الألغام/ مساندة التوظيف)

وأخيراً جاءت الوثيقة بتصور لحقوق الإنسان في الدستور الجديد لاسيما حقوق فئات معينة، كان الخلل المؤسسي والتشريعي السابق هو سبب إنتهاك حقوقها، وعلى أساس من الإعتقاد بأن حقوق الإنسان في الدستور ستصاغ باعتبار السلطة وشرعية الدولة الإتحادية هي الإلتزام بأعلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، نحو دولة تتعزز عبر تشريعاتها مبادئ وقيم حقوق الإنسان، وإذا كانت مخرجات الحوار لم توطن مركزاً قانونياً لاتفاقيات حقوق الإنسان في الدستور، لربما يتجه الدستور إلى تطبيق الاتفاقيات المصادق عليها عند عدم توفر نص أو التعارض.

وتأتي المحددات الدستورية للأقاليم وعلاقتها بحقوق الإنسان في إطار إنتماء الفرد للأقاليم أو في إطار الإنتماء للوطن (المساواة/ حرية التنقل/ حيادية سلطات الدولة في تعاملها مع كافة المواطنين/ التزام الدولة بنشر الخدمات وعدالة توزيع الثروات باعتبارها ملك الشعب، إنشاء محكمة دستورية للفصل في دستورية التشريعات المخالفة لنصوص الدستور والقضايا المختلف عليها بين الأقاليم.. ولضمان حقوق الإنسان في هذه العلاقة سيكون الإنتظار لإصدار القانون الإتحادي الذي سيحدد نهج توزيع الثروة وحاجات الولايات والأقاليم وضمان إدارة الموارد الطبيعية بشفافية وكفاءة.

شملت امانة العاصمة ومحافظات عدن، حضرموت، تعز، الحديدة وإب..

760 مليون ريال لدعم مشاريع البنى التحتية الخاصة بذوي الإعاقة

تقرير / مطهر هزبر

في ظل حرص قيادة صندوق رعاية وتأهيل المعاقين على تطوير وتعزيز البنية التحتية للصندوق، قام الصندوق بتمويل عدد من المشاريع في أمانة العاصمة ومحافظات عدن وتعز والحديدة وحضرموت وبمبلغ تجاوز 760 مليون ريال خلال السنوات القليلة الماضية .

حيث عمدت قيادة الصندوق إلى تخصيص مبالغ مالية من الموازنات السنوية المرصودة لبناء مقرات للصندوق سواء في المركز الرئيسي بالعاصمة صنعاء او بفروع الصندوق في المحافظات، كما عمدت قيادة الصندوق خلال السنوات الماضية ولا تزال في دعم الجمعيات والمراكز العاملة مع ذوي الإعاقة وأسهمت بصورة مباشرة في البحث عن أراضي لعدد من المقرات وشرعت بتسويرها تمهيدا لبنائها.

وأوضح الأخ/ عبد الله الهمداني المدير التنفيذي للصندوق ان الصندوق قام خلال السنوات الماضية بجهود مضنية في البحث عن أراضي تابعة للأوقاف ومتابعة الجهات المعنية في تخصيص عدد منها لبناء مشاريع البنية التحتية لتوفير الموارد الخاصة بالصندوق وتوظيفها في جوانب الرعاية والتأهيل وباقي الخدمات التي يقدمها الصندوق للأشخاص ذوي الإعاقة.

وأشار إلى حرص قيادة الصندوق عند وضع المخططات والرسومات الخاصة بمقر الصندوق وفروعه في المحافظات على مراعاة المواصفات والمعايير التصميمية الهندسية الخاصة بالاشخاص ذوي الإعاقة وتهيئة الفضاءات المناسبة لهم.

وأكد سعي قيادة الصندوق من خلال دعم وتمويل مشاريع البنى التحتية إلى وضع الأسس لعمل مؤسسي وتوفير مبالغ باهظة كانت تذهب في الايجارات فضلا عن تحقيق المواصفات الفنية التي تتناسب مع الاشخاص ذوي الاعاقة.

وخلال الأعوام القليلة الماضية مول صندوق رعاية وتأهيل المعاقين عدداً من مشاريع البنية التحيتية بمبلغ تجاوز 760 مليون ريال، في كل من أمانة العاصمة ومحافظات عدن وحضرموت والحديدة ،تعز وإب.

صعوبات ومعوقات

وتفاوتت نسب الإنجاز في مشاريع البنى التحتية قيد التنفيذ من مشروع لآخر بناء على عدد من الظروف والمعوقات التي تعترض سير العمل فضلا عن ما شهدته البلاد منذ العام 2011م من أحداث تسببت بتوقف عدد من المشاريع قبل أن يتم استئناف العمل فيها مؤخرا وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (30) لسنة 2013م بشأن تعويض المقاولين المتضررين.

وفي ما يلي تفاصيل لمشاريع البنى التحتية قيد التنفيذ الممولة من قبل صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بحسب الأخ ضابط المشاريع في الصندوق المهندس/ عمار شرهان ومدير التخطيط في الصندوق/ اسماعسل الحائر

اولا: مبنى المركز الرئيسي للصندوق بالامانة:

وهو عبارة عن مبنى مكون من ثلاثة ادوار (بدروم + أرضي + أول) بتمويل من صندوق رعاية المعاقين بمبلغ (234,447,952) ريالا، وبدأ العمل بالمشروع نهاية العام 2009م لفترة تنفيذ حدد حسب العقد بـ 33 شهرا، غير ان احداث العام 2011م عملت على توقف العمل في المشروع الذي سيتم استئنافه بعد انتهاء مناقصة استكماله خلال العام الجاري.

وبلغت نسبة الإنجاز (36,1) % بإجمالي منصرف للأعمال الاساسية والإضافية (84,537,903) ريالات.

ثانيا : مشروع مبنى وسور فرع الصندوق بمحافظة عدن

ويشمل المشروع مبنى مكون من دورين (أرضي +اول+ سور)، بتمويل من صندوق رعاية وتأهيل المعاقين بمبلغ (164,203,998) ريالا.

وتم العمل بالمشروع في سبتمبر من العام 2010م وحددت مدة الإنجاز بعامين كاملين، غير أن العمل بالمشروع توقف بسبب الأحداث التي شهدتها البلاد العام 2011م لأكثر من عامين والتي أدت إلى ارتفاع كبير في اسعار المشتقات النفطية واسعار مواد البناء وقلة اليد العاملة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى شلل تام في قطاع مشاريع البناء والمقاولات وخصوصا المشاريع الحكومية.

وبلغت نسبة الإنجاز في المشروع الذي استؤنف مؤخرا نسبة (19,8) % بإجمالي منصرف للأعمال الأساسية والإضافية (42,151,743) ريالا

ثالثا: مشروع مبنى فرع الصندوق بمحافظة حضرموت - المكلا

وهو عبارة عن مبنى مكون من دورين مع سور ، وتم تمويله من قبل الصندوق بمبلغ 167,937,185) ريالا

وبلغت نسبة الإنجاز (74,1) % بإجمالي منصرف للأعمال الأساسية والإضافية (124,457,929) ريالا

رابعاً: مشروع مبنى وسور فرع الصندوق بمحافظة الحديدة

وهو عبارة عن مبنى مكون من دورين (أرضي + اول + سور) بتمويل من قبل الصندوق بمبلغ (159,122,774) ريالا.

وبحسب المهندس المشرف فقد بلغت نسبة الإنجاز في المشروع قيد التنفيذ (47,2) % بإجمالي منصرف للأعمال الأساسية والإضافية (75,060,255) ريالا.

خامسا: مشروع سور أرضية جمعية الأمل بمحافظة تعز

وهو عبارة عن سور بطول (270) متراً لجمعية الأمل بمحافظة تعز بتمويل من الصندوق بمبلغ (7,920,700) ريال.

وواجهت المشروع عدة عراقيل تمثلت بالتنازع على أرضية المشروع عند بدء بناء السور، حيث لم تتمكن جمعية الأمل بتعز من إنهاء مشاكل النزاعات على ملكية الارض او حماية المقاول المنفذ، الأمر الذي أدى إلى عدم اكتمال التنفيذ بشكل نهائي في المشروع وقد بلغت نسبة الإنجاز (86,3) % بإجمالي منصرف للأعمال الأساسية والإضافية (6,837,600) ريال.

سادسا: مشروع سور وبوابات أرضية الصندوق بمحافظة إب

وهو عبارة عن سور بطول (580) متراً بتمويل من الصندوق بمبلغ (26,328,150) ريالا. وقد تم الانتهاء من تنفيذه واستلامه في 13/ 2/ 2011م

رؤية مستقبلية

وبوتيرة متسارعة يجري العمل في عدد من مشاريع البنية التحتية للصندوق والتخطيط لمشاريع جديدة في بقية المحافظات.

ويؤكد المدير التنفيذي للصندوق عبدالله الهمداني أن لدى قيادة الصندوق خطة طموحة لاستكمال مشاريع البنى التحتية سواء في مجال الإنشاءات أو في مجال الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في جوانب الرعاية والتأهيل عبر فتح منشآت صحية وتعليمية لتقديم خدمة راقية لذوي الاعاقة وتوظيف موارد الصندوق في مشاريع تعود بالفائدة على ذوي الإعاقة وتعمل على تنمية إيرادات الصندوق.

وخلال الأشهر القليلة الماضية التقى المدير التنفيذي للصندوق بعدد من الوزراء والمسؤولين في الدولة لبحث إمكانية تنفيذ عدد من المشاريع الخدمية والرعائية التابعة للصندوق وبما ينعكس إيجابا على الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز البنى التحتية والقدرات المؤسسية للصندوق.

حاملين مشاعل الأمل وسط ظروف استثنائية تعيشها البلاد

ملايين الطلبة يبدأون اليوم العام الدراسي الجديد بعموم المحافظات

تقرير / حمدي دوبلة

يبدأ الملايين من الطلبة اليمنيين في مدارس التعليم الأساسي والثانوي اليوم الأحد العام الدراسي الجديد 2014 ـ 2015م بينهم قرابة مليون طالب وطالبة يلتحقون لأول مرة بمسيرة التعليم.

هؤلاء الطلبة يباشرون فصلاً جديداً من مسيرة التعليم المباركة في ظل ظروف بالغة التعقيد بسبب الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية التي تعيشها البلاد ومع ذلك فإنهم يتوجهون إلى مدارسهم حاملين مشاعل الأمل ويحدوهم الكثير من التفاؤل والاستبشار بقادم أفضل يحمل الخير والبشرى للوطن وأبنائه.

ويقول مسؤولو وزارة التربية والتعليم بأن التجهيزات الخاصة بالعملية الدراسية للعام الجديد قد استكملت بصورة كبيرة.

ويوضح الدكتور عبدالله الحامدي ـ نائب وزير التربية والتعليم بأن 80% من المناهج الدراسية باتت جاهزة مع استكمال الـ 20% المتبقية بنهاية سبتمبر الحالي.

وأضاف الحامدي في حديثه لـ (الثورة): إن من المتوقع أن تستقبل المدارس الأساسية وبالتحديد الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي هذا العام ما بين 850 ـ 950 ألف طالب وطالبة وقد يصل العدد إلى المليون في حين أن من تخرج من المرحلة الثانوية العام الماضي لا يتجاوز المائتي ألف ما يعني أن هناك زيادة كبيرة بين أعداد المتخرجين والملتحقين بالتعليم الأساسي، وذلك نتيجة للزيادة في معدلات النمو السكاني في اليمن.

ويشير نائب وزير التربية والتعليم إلى أن التعليم يظل البوابة الحقيقية للوصول بالوطن إلى رحاب التطور والازدهار وإيجاد جيل متسلح بالعلم والمعرفة يكون قادراً على الإيفاء بمتطلبات النهوض الحضاري الشامل بعيداً عن دعوات التطرف والعنصرية.

باليمن الموحد أصبحنا جميعاً كباراً بكبره ووحدته وثورته ومجده.

عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية